الأمم المتحدة

A/C.5/56/SR.16

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
18 March 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ايفاه – ابينتينغ ..... (غانا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(ب) صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-59667 (A)
0159667

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(ب) صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (تابع) (A/56/5/Add.5، A/56/66 و Add.1، A/56/132، A/56/436)

١ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن الفقرة ٣ من الوثيقة A/56/436 تشير إلى توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والتي سبق أن قدمتها ومفادها أن تجري مراجعة حسابات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كل سنتين، والتي تتجاوز مزاياها إلى حد بعيد مزايا المراجعة السنوية الراهنة للحسابات. ومن شأن مراجعة الحسابات كل سنتين تسهيل تقديم عدد أكبر من الشهادات من الشركاء المنفذين في الوقت المناسب، وتتيح قدرا أكبر من الوقت للمفوضية لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وسوف تواصل المفوضية إعداد ميزانيات سنوية وبيانات مالية مؤقتة لتمكين الدول الأعضاء من الاستمرار في استعراض أداء المفوضية المالي والمتعلق بالميزانية على أساس سنوي. غير أن الحسابات سيتم إقفالها بعد ٢٤ شهرا تقويميا بدلا من ١٢ شهرا كما هو المتبع في الوقت الراهن.

٢ - وأضافت أن مراجعة الحسابات أداة أساسية ومهمة بواسطتها تجعل الدول الأعضاء أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة موضع مساءلة بالنسبة للمسؤوليات المسندة إليها. ومن بين أهم وظائف عملية مراجعة الحسابات الوظيفة المتعلقة بضمان أن تكون الأموال المقدمة من الدول الأعضاء قد استخدمت على النحو المستهدف وأن النتائج المتوقعة قد تحققت. وقد كشفت المراجعة الأخيرة لحسابات عمليات المفوضية أنها لا تستطيع أن تتأكد من ٢٥ شهادة تغطي نفقات بمبلغ ٧٧ مليون دولار، والتأكد من أن الأموال موضع البحث قد استخدمت وفقا للاتفاقات المعقودة مع الأطراف المنفذة المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، منع أحد البلدان المفوضية من الوصول إلى السجلات المحاسبية المتعلقة بنفقات للشركاء المنفذين بمبلغ نحو ٣ ملايين دولار.

٣ - وهذه الاستنتاجات وغيرها الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات يتعين بحثها بصفة عاجلة وعلى نحو فعَّال. وبسبب التحفظ في الرأي المتعلق بمراجعة الحسابات، اعتبرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية خيار التقدم بتوصيات مقابل الموافقة على البيانات المالية. غير أنه نظرا لما تدخله مفوضة الأمم المتحدة السامية الجديدة لشؤون اللاجئين من تغييرات، فقد أوصت اللجنة الاستشارية أن تقوم المفوضية بإبلاغها بحلول آذار/مارس ٢٠٠٢ بالتقدم المحرز في معالجة أوجه القصور التي حددها مجلس مراجعي الحسابات.

٤ - وأوصت اللجنة الاستشارية أيضا بإجراء تغيير في شكل الإبلاغ عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. ذلك أن التقارير الراهنة المقدمة من أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تتناول بإسهاب أكثر من اللازم العمليات الداخلية والاجتماعات المعقودة والوحدات المنشأة وحتى المبادئ التوجيهية الصادرة. وتعتقد اللجنة الاستشارية أن تكون هذه التقارير أكثر إيجازا ومراعاة لمن يستخدمها وأن تسرد التحسينات والنتائج وآثار تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وينبغي أن تقوم الإدارات التي تراجع حساباتها بموافاة المجلس بهذه المعلومات عندما يقوم المجلس برصد تنفيذ توصياته.

٥ - **السيد يوسيفوف** (الاتحاد الروسي): قال إن تنفيذ توصيات هيئات الأمم المتحدة للرقابة أمر حاسم لتحسين الأداء الإداري والمالي للمنظمة. وقد تم إحراز قدر من التقدم

من جانب الـ١٥ منظمة التي شملتها تقارير مجلس مراجعي الحسابات على أساس فترة سنتين، في تنفيذ توصيات المجلس المتعلقة بفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، كما حققت ستة منظمات زيادات كبيرة في معدلات تنفيذها منذ فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧. وينبغي في المنظمات التي انخفض فيها معدل التنفيذ أن تبذل الجهود من أجل تصحيح هذا الوضع.

٦ - وينبغي لمجلس مراجعي الحسابات أن يولي الاهتمام الواجب إلى تحديد مدى تنفيذ توصياته، وأن تشمل تقارير الأمين العام المقابلة معلومات عن النتائج المتحققة. وعند ملاحظة وجود حالات تأخير، ينبغي أن يقدم للدول الأعضاء تحليل تفصيلي وشامل عن أسباب حالات التأخير هذه، وينبغي إبلاغها بالتدابير المتخذة والأُطُر الزمنية التي تقررت لتصحيح الوضع. وينبغي أيضا بحث إمكانية زيادة مساءلة مديري البرامج المعنيين.

٧ - **السيدة هيسمارك** (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين): لاحظت أن مجلس مراجعي الحسابات تحفظ، لأول مرة، في رأيه بشأن حسابات المفوضية، نظرا للشكوك التي أحاطت بما تكبده بعض الشركاء المنفذين من نفقات. وبينما تدرك المفوضية الحاجة إلى تحسين تفاعلها مع شركائها المنفذين، فلا يوجد لديها ولا لدى مجلس مراجعي الحسابات أي أسباب تحمل على الاعتقاد بأن النفقات موضع البحث مخالفة للأصول بحال من الأحوال. وتتمثل المشكلة في التأخير الطويل غير المقبول من جانب الشركاء المنفذين في الإبلاغ عن النفقات. وقد أخذت المفوضية مجموعة من التدابير لمعالجة الوضع، ويتمثل أحد هذه التدابير في إدراج النظر في المسألة بوصفه مقياسا لأداء الإدارة بالأهداف وتقييمات كبار المديرين. وكان من شأن هذه التدابير خفض المبلغ المعلق بنسبة ٥٠ في المائة، على أن تتم تصفية المبلغ كله خلال الأشهر الخمسة المقبلة. وفي نهاية هذه الفترة، سوف تتمكن المفوضية من تحديد أي شركاء منفذين لم يتيحوا حساباتهم للمفوضية، وسوف تقوم المفوضية ببحث الحالة على النحو الذي تقترحه اللجنة الاستشارية.

٨ - وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، قررت المفوضية تعليق تنفيذ مشروع النظام المتكامل واستعراض التصميم الإجمالي لكفالة توافقه مع نموذج التشغيل المشترك الذي يجري تحديده حاليا. ومن أجل تحسين قدرة المفوضية على تحديد حجم وخصائص مجتمع اللاجئين، تعكف الآن على الارتقاء بمستوى نظم التسجيل والإدارة القائمة، وتقدم مساعدة خبراء في الميدان من خلال ثلاثة خبراء متخصصين في التسجيل الميداني مقرهم نيروبي وأبيدجان وجنيف، وتقوم بتنفيذ نموذج للتدريب بشأن العد والتسجيل في حالات الطوارئ.

٩ - وقالت إن المفوضية ستواصل مناقشة مسألة مراجعة الحسابات كل سنتين مع مجلس مراجعي الحسابات وسوف تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة. وسوف تسعى أيضا من أجل إعداد ميزانية أكثر توجها نحو النتائج ومتابعتها، وتحسين إعداد تقاريرها عن النتائج المتحققة، وإيضاح معاييرها بشأن الخصخصة.

١٠ - **السيدة اكوردا** (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة): قالت إن المجلس يعرب عن تقديره لتفهم اللجنة للمسائل التي تكتنف تحفظ المجلس في رأيه بشأن البيانات المالية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأضافت أن تعليقات المجلس وإجراءاته المقترحة بشأن الطلبين اللذين وجهتهما اللجنة الاستشارية إلى المجلس (A/56/436، الفقرتان ٣ و ١٢) تنعكس في البيان الاستهلالي الذي أدلت به في جلسة اللجنة السابقة. وقد لاحظ المجلس أن عدة متكلمين قد أيدوا توصياته بأن تعزز المفوضية آلياتها للرقابة والرصد على صعيد الميدان وأن تحد من نفقاتها إلى مستوى الإيرادات المتوقعة، وأشاروا إلى الحاجة إلى تنفيذ مشروع النظام

المتكامل على وجه السرعة. وفي ضوء التعليقات التي أدلى بها ممثلا النرويج والولايات المتحدة الأمريكية في جلسة اللجنة السابقة، سوف يقوم المجلس بتقييم مستوى التنسيق بين المفوضية والمنظمات الأخرى في القرارات المتعلقة بتنفيذ المشروع. وسوف يعالج أيضا ما تم الإعراب عنه من شواغل بشأن الحاجة إلى تقييم فعالية توصياته.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (A/56/32، A/56/120/Rev.1، A/56/133، A/56/188، A/56/213 و Corr.1، A/56/261، A/56/277، A/56/203، A/56/299، A/56/300، A/56/339، A/56/475، A/AC.198/2001/8)

١١ - **السيد بوحدو** (رئيس لجنة المؤتمرات): عرض تقرير لجنة المؤتمرات (A/56/32)، وقال إن اللجنة قد عملت بشكل وثيق مع الأمانة العامة والهيئات الأخرى من أجل إعداد مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات بما يتناسب مع احتياجات المنظمة. ولاحظت بارتياح أن الأمانة العامة قد أخذت في الاعتبار ترتيبات بشأن الجمعة العظيمة للطوائف الأرثوذكسية وفقا لقراري الجمعية ٥٤/٢٤٨ و ٥٥/٢٢٢. ورحبت أيضا بالجهود المبذولة لزيادة فعالية التنسيق من أجل تفادي تزامن فترات الذروة في مختلف مراكز العمل.

١٢ - وقال إن معامل الاستفادة الإجمالي من خدمات المؤتمرات في عام ٢٠٠٠ تجاوز الرقم القياسي المحدد بنسبة ٨٠ في المائة بالنسبة لمكاتب الأمم المتحدة الأربعة الرئيسية. وتم الاتصال برؤساء الهيئات التي تقل معاملات الاستفادة لديها عن هذا المستوى بهدف تقديم توصيات لتحسين استفادتها من الموارد، ولاحظت اللجنة ما أعرب عنه رؤساء الهيئات الحكومية الدولية من قلق بشأن المنهجية المستخدمة لحساب معامل الاستفادة.

١٣ - وكان مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أوصى بأن تعمل إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات مع لجنة المؤتمرات لتحديد الطلبات المتعلقة بخدمات المؤتمرات وتكييف القدرة على تقديم الخدمات تبعا لذلك، وتحديد المدة التي تستغرقها الاجتماعات، ووضع مبادئ توجيهية للاجتماعات. وقد أيدت لجنة المؤتمرات المبادئ التوجيهية لتحديد المدة التي تستغرقها الاجتماعات، على نحو ما جاء في الفقرة ٣٣ من التقرير.

١٤ - وأضاف أن مرفق خدمة المؤتمرات في نيروبي سوف يصبح قريبا جزءا لا يتجزأ من إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. وأن عدد الاجتماعات التي تستخدم فيها لغات متعددة والتي تعقد بمشاركة فريق نيروبي آخذ في الازدياد، وأنه تم تحقيق وفورات في التكلفة بفضل إنشاء دائرة الترجمة الشفوية في نيروبي. وينبغي للجمعية العامة أن تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الامتثال إلى قاعدة المقر.

١٥ - وقد تباحثت لجنة المؤتمرات مع مديري خدمات المؤتمرات في جنيف وفيينا ونيروبي وفي المقر بشأن مسألة تنسيق خدمات المؤتمرات، وأحاطت علما بالجهود المبذولة من أجل التنسيق العالمي لخدمات المؤتمرات ونتائجه. وخلصت اللجنة إلى أن الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن ترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات ينبغي أن يعزز التعاون في هذا الميدان، وأن يقدم اقتراحات عملية من شأنها التمكين من تقاسم خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والتحرير والطبع فيما بين المنظمات. وينبغي للجمعية العامة أن تنظر في تعزيز وظيفتي الرقابة والإشراف اللتين تضطلع بهما لجنة المؤتمرات من أجل زيادة فعالية عملها.

١٦ - وقد كان هناك اتجاه مشجع في الاستفادة من مرافق المؤتمرات في بانكوك وأديس أبابا، وشجعت لجنة المؤتمرات على تقاسم التجارب والخبرات بين الأمانة العامة واللجان

الإقليمية. وقد ارتفعت باطراد النسبة المئوية للطلبات المقدمة من التجمعات الإقليمية والتجمعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء من أجل عقد اجتماعات مزودة بخدمات للترجمة الشفوية والتي تمت تلبيتها، وذلك من ٨٤ في المائة خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ إلى ٩٠ في المائة خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١؛ وأن نسبة الاستجابة لطلبات الحصول على خدمات الترجمة الشفوية بلغت ٩٢ في المائة في جميع مراكز العمل الأربعة.

١٧ - ومن أجل ضمان تقديم الوثائق في حينها لأغراض التجهيز، أوصت لجنة المؤتمرات بوضع نظام فعَّال للمساءلة داخل الأمانة العامة. واسترعت الانتباه إلى المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/56/300) ودعت إلى إجراء تحليل أكثر شمولا لأسباب التأخر في إصدار الوثائق وما يترتب على ذلك من تكاليف إضافية. وقد طلبت اللجنة إلى الأمانة العامة تقييم أوجه التقدم المحرز مستقبلا في مجالي عقد المؤتمرات بالفيديو والاتصالات لتحديد ما إذا كانت هذه التكنولوجيا يمكن أن تقدم حلولا للمشاكل الفنية المعلقة في ميدان الترجمة الشفوية عن بعد.

١٨ - وقال إن استمرار معدلات الشواغر المفرطة في وظائف خدمات اللغات في بعض مراكز العمل يرجع بصفة رئيسية إلى عدم الكفاية في تنقلات الموظفين، في حين أن ارتفاع المعدل الإجمالي للشواغر إلى حد ما في خدمات اللغات يعزى إلى مشكلات تتعلق بالتوظيف، وخاصة بالنسبة للغات معينة و/أو مزيج من اللغات. وينبغي إعطاء أولوية عليا لملء الوظائف الشاغرة في الترجمة الشفوية في فيينا ونيروبي. وقد أسفرت بعض امتحانات اللغات التنافسية عن حصيلة متدنية وخاصة بالنسبة للمترجمين الفوريين الذين يجمعون بين عدة لغات. لذلك أوصت لجنة المؤتمرات أن برنامج التدريب الداخلي للمترجمين الفوريين ينبغي أن يستأنف لفترة أولية مدتها سنة واحدة، ورحبت بالمبادرة المشتركة بين الوكالات لمعالجة المسائل المتعلقة بالتدريب من خلال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات التعليمية. وأوصت بإجراء استعراض شامل لمعايير الإنتاجية في دوائر اللغات في ضوء الابتكارات التكنولوجية الجارية.

١٩ - وأعربت لجنة المؤتمرات عن تأييدها للتوصية المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ٧١ من تقريرها (A/56/16)، وأوصت بأن يتم فصل أنشطة النشر عن الترجمة الشفوية في عروض الميزانية التي تقدم في المستقبل تحت الباب المعنون "شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات" وتقديمها بوصفها جزءا من الترجمة التحريرية والتحرير.

٢٠ - وأخيراً، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء تزايد أوجه التفاوت بين اللغة الإنكليزية واللغات الرسمية الأخرى في موقع الأمم المتحدة على الشبكة الدولية، وطلبت إلى الأمانة العامة إدراج معلومات عن مكتبي الأمم المتحدة في نيروبي وفيينا على موقع الشبكة المعنون "حول الأمم المتحدة". وطلبت إصدار تقرير عن التقدم المحرز في نظام القرص الضوئي والأثر الناجم عن إعادة تصحيحه.

٢١ - **السيد شين جيان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات): قال إن الإدارة أكدت منذ نشأتها على التنسيق إلى حد بعيد. وقد ساعد تجميع قدرات التخطيط وتقديم الخدمات فيما بين الموظفين من مختلف مراكز العمل، على نحو ما حدث في المؤتمر العالمي الأخير لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، على الاستفادة من مرافق خدمة المؤتمرات على نحو فعال بدرجة أكبر من حيث التكلفة. وقد أثبتت الإدارة أيضا مزايا تعزيز خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وإدماجها في الإدارة.

٢٢ - ويوضح أيضا مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أهمية تعزيز التنسيق. ففي عام ٢٠٠٢ وحده، سوف تعقد تسعة اجتماعات رئيسية بعيدا عن المقر الدائم. وينبغي للإدارة، لصالح الإدارة العالمية وأقصى فعالية للتكلفة في الاستفادة من الموارد، أن تستثمر الممارسات القائمة مثل تقاسم أعباء العمل في دوائر الترجمة، وإعارة الموظفين في دوائر الترجمة الشفوية وعمليات التنقل الأفقي بين موظفي اللغات، ويتعين أن تبتكر طرقا جديدة للاستفادة الكاملة من عملية الإدماج الجارية. ولا يتمثل الهدف في إقامة صرح ضخم يصعب استعماله ودقيق الإدارة ولا يأخذ الظروف المحلية في الاعتبار، وإنما في تحقيق وفورات الحجم وقدر أكبر من التكامل والاستجابة من خلال اتخاذ قرارات سديدة بشأن المجالات التي يتعين أن تكون مركزية أو لا مركزية.

٢٣ - وأعرب عن تقديره لموافقة لجنة المؤتمرات على المبادئ التوجيهية بشأن تحديد المدة التي تستغرقها الاجتماعات. ومن شأن هذه الخطوة أن تعزز الكفاءة مباشرة وأن تحسِّن نوعية الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة، وتعالج شواغل الوفود الصغيرة. وأعرب عن أمله في أن تؤيد اللجنة الخامسة الطلب المتواضع بتوفير قدر أكبر من القابلية للتنبؤ.

٢٤ - وفيما يتعلق بالوثائق، فإن الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة مسؤولية مشتركة بين إدارات الأمانة العامة ذات الصلة والدول الأعضاء. وينبغي للأمانة العامة أن تجري تحليلا شاملا لأسباب التأخر في إصدار الوثائق، ووضع نظام فعال للمساءلة والمسؤولية، واتخاذ نهج متعدد الأوجه إزاء المشكلة. وهي تقوم بالفعل بزيادة تفاعلها مع الهيئات الحكومية الدولية، وتقيم مراكز تنسيق، وتعقد اجتماعات للتخطيط.

٢٥ - وقال إن جميع الطلبات الواردة لتوفير مرافق لاجتماعات التجمعات الإقليمية والتجمعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء، و ٩٢ في المائة من الطلبات الواردة لتوفير الترجمة الشفوية في هذه الاجتماعات، قد تمت الاستجابة لها نتيجة للنهج التفاعلي والمرن الذي انتهجته الإدارة لمواجهة أنماط الاجتماعات غير المنتظمة. وتعكف الإدارة من أجل تقديم خدمات المؤتمرات على نطاق الأمانة العامة، على دراسة طرق تحقيق قدر أكبر من الاستفادة من المرافق في بانكوك وأديس أبابا. وقد تم تشجيع الموظفين على الانتقال إلى مراكز العمل ذات المعدلات العالية من الشواغر، وإن كان ذلك يتم بقدر محدود من النجاح نظرا لعجز الإدارة عن أن تعرض حوافز فعَّالة. وسوف يسفر الأخذ بعقد امتحانات مشتركة لمختلف وظائف اللغات عن إيجاد مجموعات من المرشحين الناجحين الذين سيكون بوسعهم اتباع طرق مرنة للمستقبل الوظيفي. ونظرا للحاجة إلى مترجمين شفويين ذوي قدر أقل من التشكيلات اللغوية المشتركة، فقد أعيد العمل على نطاق محدود بالتدريب المقدم في السابق للوفاء بهذه الحاجة.

٢٦ - وقال إن نوعية عمل الإدارة سوف تتوقف بشكل متزايد على الابتكارات التكنولوجية. غير أن قيود الموارد ترغم أحيانا الإدارة على القناعة بما هو ممكن، وليس ما هو منشود. وقد حققت بعض المشاريع، مثل النظام الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بتسجيل الوثائق وتتبعها، نجاحا لا بأس به، في حين أن المشاريع الأخرى مثل استعمال برمجيات التعرف الصوتي والترجمة التحريرية بمساعدة الحاسوب لم تحقق سوى قدر ضئيل من النجاح حتى الآن. وسوف تعمل الإدارة على تعزيز المشاريع القائمة لإعطاء الأولوية للمشاريع الواعدة وتشجيع المبادلات فيما بين مراكز العمل لتلافي الازدواجية وتقاسم الفوائد. ومشروع الترجمة الشفوية عن بعد يعد بالكثير، ولكن ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لدى

إعداد المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه، مجموعة من العوامل مثل الإمكانيات التقنية، وفعالية التكلفة، ونوعية الخدمات وتوفرها، وقدرة المترجمين الشفويين على التكيُّف مع أسلوب العمل الجديد، والأثر المادي والنفسي على الموظفين.

٢٧ - **السيد يلندر** (مدير شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات): عرض تقرير الأمين العام بشأن إعادة تصميم نظام القرص الضوئي (A/56/120/Rev.1)، وقال إنه قد بدأ العمل في إعداد المشروع في أوائل عام ٢٠٠٠ من أجل إعادة تصميم نظام القرص الضوئي بالاستعانة بتكنولوجيا العصر، ومعايير مفتوحة (أي غير مملوكة)، وتصفح عادي للإنترنت، وواسطة لتخزين البيانات على الأقراص العادية. وقد بدأ النظام الجديد في العمل في حزيران/يونيه ٢٠٠١، وتم نسخ جميع الوثائق الموجودة في النظام القديم ونقلها إلى النظام الجديد. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تم إغلاق النظام القديم بصفة نهائية وتحولت موارد الموظفين للاضطلاع بأعمال التطوير المتبقية من المرحلة الثانية، التي من المتوقع أن تبدأ في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ومن المتوقع أن تبدأ العمليات المتوازية للمرحلة الثانية في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وأن تبدأ عمليات الإنتاج في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وسيكون لنظام القرص الضوئي المعاد تصميمه دعم متعدد اللغات بالكامل، وسوف يتمكن المستعملين من إجراء عمليات بحث بأي من اللغات الرسمية الست، تمشيا مع سياسة كفالة المساواة بين اللغات الرسمية. والنظام الجديد المعروف باسم نظام الوثائق الرسمية هو نظام محوري لاستراتيجية المنظمة لتكنولوجيا المعلومات وسوف يظل أداة رئيسية لتوفير المعلومات على الصعيدين الخارجي والداخلي.

٢٨ - **السيد دامودران** (رئيس تحرير مجلة وقائع الأمم المتحدة): عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بمجلة وقائع الأمم المتحدة (A/56/339)، وقال إنه في إطار نظر الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، قررت بموجب قرارها ٥٢/٢٢٠ أن تصدر مجلة الوقائع أربع مرات في السنة بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. وعملا بقرار الجمعية العامة، اضطلعت إدارة شؤون الإعلام بإصدار طبعة تجريبية بكل من اللغات الأربع: الأسبانية والروسية والصينية والعربية من أجل إجراء تقييم شامل لتكاليف وجدوى استئناف الإصدار المنتظم للطبعات بهذه اللغات، الذي كان قد تم تعليقه في عام ١٩٩٦ في إطار التدابير المعمول بها لخفض التكاليف. غير أن تجربة الإدارة في إصدار طبعة تجريبية من خلال متعهد خارجي أفادت أن الطبعة سوف تفقد قيمتها بسبب طول الفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ وتصحيح الأخطاء المطبعية والتصميم.

٢٩ - ومع مجيء الإنترنت، تغير شكل النشر بالكامل. إذ لم يعد تسجيلا للأحداث بل منبر لمناقشة القضايا ذات الصلة. ويواصل النشر اجتذاب مشتركين ذوي مكانة وحيثية، من بينهم رؤساء دول وحكومات، ومسؤولون بالأمم المتحدة وآخرون، وقادة في المجتمع المدني، ومنظمات غير حكومية، وعلماء وفنانون. وهناك طريقتان ممكنتان لاستئناف النشر باللغات الرسمية الست. الاختيار الأول يتمثل في الإصدار من خلال متعهدين خارجيين على أساس ضمان التمويل الكافي لكفالة أكبر قدر من المساواة في النوعية والتوقيت بين جميع الطبعات، ويتمثل الخيار الثاني في النشر المشترك لمجلة الوقائع باللغات الأسبانية والروسية والصينية والعربية بمعرفة دار خارجية للنشر في شكل ونوعية ليتسقان مع الطبعتين الإنكليزية والفرنسية. وسوف تقوم دار النشر بتسويق مجلة الوقائع تجاريا مع تلبية احتياجات المنظمة الداخلية في الوقت نفسه. وقد اقترحت موارد بمبلغ ١,٣

مليون دولار لإصدار المجلة في إطار الخيار الأول، في حين لا تزال المناقشات جارية بشأن تكاليف الخيار الثاني.

٣٠ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المتصل بالموضوع (A/56/475)، وقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بالابتكار الذي قامت عن طريقه إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، دون تكاليف إضافية، بالاستعاضة عن نظام الإدارة الورقي التقليدي المستخدم لتنسيق تقديم الوثائق ببرنامج محوسب من برامج قواعد البيانات. وتشجع اللجنة على مواصلة تطوير هذا النظام، كما تحث الإدارات على الامتثال لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٢٢.

٣١ - ولاحظت اللجنة أن إدارة شؤون الإعلام قررت في عام ١٩٩٦، وبسبب الأزمة المالية التي تواجه المنظمة، تعليق نشر الطبعات الأسبانية والروسية والصينية والعربية لمجلة الوقائع، وأن الجمعية العامة قررت في سياق نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، أن تصدر مجلة الوقائع أربع مرات سنويا بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. واستنادا إلى معلومات وردتها من الأمانة العامة، توصي اللجنة الاستشارية بأن تضطلع الهيئات الحكومية الدولية، ذات الصلة بإجراء تقييم نقدي لجدوى مجلة الوقائع بصفة عامة، بما في ذلك تحليل الطلب على المجلة بمختلف اللغات، ومزايا توزيعها بشكل إلكتروني مباشر، وأسلوب نشرها وطبعها.

٣٢ - وقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بالتقدم المحرز في إعادة تصميم نظام القرص الضوئي وتشجع الأمانة العامة على مواصلة العمل من أجل إتاحة إمكانية الوصول إلى النظام مجانا ودون قيود أمام جميع المنظمات غير الحكومية المعتمدة. وينبغي الإعلان على أوسع نطاق ممكن عن توافر النظام في مقر الأمم المتحدة وفي المكاتب الإقليمية، وكذلك في مراكز الأمم المتحدة للإعلام.

٣٣ - وبشأن مسألة الترجمة الشفوية عن بعد، تكرر اللجنة تشجيعها على مواصلة استكشاف إمكانية التوسع في الترجمة الشفوية عن بعد، لما ينطوي عليه هذا النظام من إمكانيات هائلة. وليس من المستعصي التغلب على ما ووجه من مشكلات تقنية. وينبغي للأمانة العامة تكثيف جهودها للاهتداء إلى حل لهذه المشكلات وكذلك للمسائل المتصلة بظروف عمل المترجمين الشفويين، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا مرحليا عن هذه المسألة.

٣٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مبادرة تدريب المترجمين الشفويين لفترة مبدئية مدتها سنة واحدة، رهنا بموافاة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين بمعلومات عن نتائج أنشطة التدريب ومدى استمرار الحاجة إلى البرنامج وما سيتصل بذلك من ترتيبات مالية.

٣٥ - وفي مسألة أخرى ذات صلة، تطلب اللجنة الاستشارية موافاة اللجنة الخامسة بمعلومات عن مقارنة تكاليف الترجمة التحريرية التجارية وتلك الناجمة عن الترتيبات المتبعة حاليا في مجال الترجمة التعاقدية في الأمم المتحدة. وينبغي أيضا تقديم معلومات بشأن تجربة الدول الأعضاء في هذا الميدان. ويتعين أيضا معالجة مسألة ضمان مراقبة النوعية.

٣٦ - وبشأن الترجمة التحريرية عن بعد، تكرر اللجنة الاستشارية توصيتها التي تقضي بأن ينظر الأمين العام في نهج على نطاق المنظومة يكفل أكفأ استخدام للترجمة التحريرية عن بعد بهدف تعزيز القدرات، كما تؤكد رأيها القائل بضرورة توظيف المزيد من الاستثمارات في هذه التكنولوجيا وتحليل الآثار المترتبة عليها فيما يتعلق بتوزيع الموظفين.

٣٧ - **السيد لومير** (بلجيكا): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة استونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولا تفيا وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، بالإضافة إلى النرويج، وقال إن الاتحاد الأوروبي يعقد أهمية خاصة على الانتفاع الأمثل بخدمات المؤتمرات ومرافقها، التي ينبغي أن تكون نوعيتها متسقة مع المستوى المرتفع لأعمال المنظمة. كما يعقد أهمية خاصة على الامتثال الدقيق للساعات المحددة لعقد الجلسات، والحد المفروض على المدة الزمنية للجلسات، وتحديد مدة إلقاء الكلمات. وينبغي إصدار الوثائق وفقا لقاعدة الأسابيع الستة، وتقديمها في التوقيت المناسب من جانب الإدارات المنشئة لهذه الوثائق. وينبغي للأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة الامتثال لهذه الأحكام. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للهيئات الحكومية الدولية، لدى تخطيطها لاجتماعاتها، أن تأخذ في الاعتبار الترتيبات المتعلقة بالجمعة العظيمة للطوائف الأرثوذكسية، على نحو ما هو منصوص عليه في قراري الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤ و ٢٢٢/٥٥.

٣٨ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق إزاء استمرار معدلات الشغور المفرطة في مراكز عمل معينة ويحث على اتخاذ تدابير لعلاج هذا الوضع، بما في ذلك تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٥٥.

٣٩ - وأضاف أن الأمر يتطلب تحقيق دفعة كبيرة في مجال الترجمة الشفوية عن بعد، التي يمكن أن تهيء ردا على المشكلة المتكررة المتعلقة بتكاليف السفر المفرطة للمترجمين الشفويين. وينبغي للأمين العام أن يواصل جهوده في هذا الاتجاه وأن يحقق استخدام منتظم للتكنولوجيات الجديدة التي من شأنها مساعدة المترجمين الشفويين في التكيُّف مع ظروف العمل الجديدة. وينبغي بصفة خاصة إجراء مقارنة وافية بين تكاليف الترجمة الشفوية عن بعد وتكاليف الأساليب التقليدية للترجمة الشفوية. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالغرابة لعدم توفر معلومات عن تطور نظم الترجمة التحريرية عن بعد وعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو والتعرف الصوتي، وهي مجالات بحاجة أيضا إلى دفعة كبيرة. غير أن الاتحاد يرحب بالنجاح في تنفيذ النظام الإلكتروني لاستعادة الوثائق. ويعقد الاتحاد أيضا أهمية كبيرة على استحداث واستكمال وتعزيز مواقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت بمختلف اللغات.

٤٠ - وأخيراً، يود الاتحاد الأوروبي استكشاف إمكانية إعادة تشكيل نظر اللجنة في البند الحالي من بنود جدول الأعمال.

٤١ - **السيد ميرمحمد** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ورحب بإدراج إحصاءات في تقارير الأمين العام تتعلق باجتماعات هيئات الأمم المتحدة والتجمعات الإقليمية والتجمعات الرئيسية الأخرى، بما في ذلك إحصاءات تتعلق بالاجتماعات المعقودة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ولاحظ بارتياح أن معامل الاستفادة الإجمالي من خدمات المؤتمرات في نيويورك وجنيف ونيروبي وفيينا في عام ٢٠٠٠ تجاوز الرقم القياسي المحدد بنسبة ٨٠ في المائة.

٤٢ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بإنشاء شعبة خدمات المؤتمرات ودائرة دائمة للترجمة الشفوية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الذي يمثل مركز الأمم المتحدة الوحيد في العالم النامي وينبغي منحه المركز نفسه الذي لمراكز الأمم المتحدة الأخرى في غير ذلك من أماكن. وينبغي بذل جهود أكبر لزيادة القدرة على الاستفادة من مرافق خدمات المؤتمرات في نيروبي وملء الشواغر المتبقية في وظائف المترجمين الشفويين على وجه السرعة. وتتفق

مجموعة الـ ٧٧ والصين مع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات ٥٠ إلى ٥٣ من تقرير لجنة المؤتمرات.

٤٣ - وقال إن المشكلة المزمنة المتمثلة في التأخر في إصدار الوثائق تبعث على القلق. وينبغي للإدارات الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة لتقديم الوثائق لأغراض التجهيز حتى يمكن القضاء على الأثر السلبي للتأخر في تقديم الوثائق على إصدارها في الوقت المناسب. وينبغي أيضا لإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات تحسين التنسيق مع الإدارات المنشئة للوثائق بغية تحديد وحل التقييدات التي تؤدي إلى تدني معدل الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة. وأنه لأمر يهم الوفود الصغيرة بصفة خاصة التي تحتاج إلى قدر كبير من الوقت للنظر في التقارير. وتؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرتين ١٠٠ و ١٠١ من تقرير لجنة المؤتمرات.

٤٤ - وقال إن مستوى الموارد المقترحة لإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ غير كافية. ويلزم بصفة خاصة تعزيز قدرة قسم مراقبة الوثائق لتمكينه من تنسيق عمليات تجهيز الوثائق على نحو فعَّال بدرجة أكبر. وفي هذا الصدد، تحيط مجموعة الـ ٧٧ والصين علما باهتمام بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرتين ٩٣ و ٩٤ من تقرير لجنة المؤتمرات.

٤٥ - ولئن كانت مجموعة الـ ٧٧ والصين توافق على وجوب منح الأولوية لاجتماعات الهيئات المنشأة بموجب الميثاق والهيئات الأخرى المنشأة بموجب ولايات، فإنها تود أن تنوه بأهمية تقديم خدمات مؤتمرات كاملة، ولا سيما الترجمة الشفوية، لاجتماعات التجمعات الإقليمية والتجمعات الرئيسية الأخرى. إذ أن هذه الاجتماعات حاسمة بالنسبة لتسيير أعمال المنظمة بسلاسة. وتحقيقا لذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لزيادة النسبة المئوية للاستجابة لطلبات الحصول على خدمات للترجمة الشفوية لاجتماعات التجمعات الإقليمية والتجمعات الأخرى للدول الأعضاء المنعقدة في نيويورك، بما في ذلك تنفيذ بعض التوصيات الواردة في الفقرتين ٨٦ و ٨٧ من تقرير لجنة المؤتمرات.

٤٦ - **السيد جالانجو** (كينيا): قال إن وفده يود أن ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ورحب بتحسين التنسيق بين خدمات المؤتمرات في مختلف مراكز العمل على نحو ما يتبين من زيادة الاستفادة من مركزي المؤتمرات في أديس أبابا وبانكوك. وفي هذا الصدد، يؤيد وفده الاقتراح بتحويل إحدى غرف المؤتمرات الكبيرة في بانكوك من تصميمها الراهن القائم على المقاعد الثابتة إلى غرفة متعددة الأغراض ذات ترتيب مرن للمقاعد من أجل تلبية احتياجات المستخدمين من غير الأمم المتحدة ومن ثم زيادة تعزيز الاستفادة من مركز بانكوك. ودعا إلى توفير مبلغ ٢٧٣ ٠٠٠ دولار اللازم لإجراء هذا التعديل.

٤٧ - وقال إن وفده يؤيد التدابير المقترحة في تقرير الأمين العام بشأن معدلات الشغور المفرطة في خدمات اللغات في بعض مراكز العمل والمسائل المتعلقة بتعيين موظفي اللغات (A/56/277). ومن شأن الأخذ بالإجراءات الموحدة للتنقل الأفقي لموظفي اللغات، مشفوعا بالتدريب الداخلي، المساعدة في علاج هذه المشكلة. وأعرب عن قلق وفده بصفة خاصة إزاء ارتفاع معدلات الشغور في مقصورتي اللغتين الإنكليزية والعربية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وقال أنه يود أن يعرف كيف يبدو الوضع كما هو قائم الآن.

٤٨ - وأعرب عن تقديره لجهود إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات لزيادة الاستفادة من مرافق المؤتمرات في نيروبي. وقال إن إعادة تشكيل الإدارة وإنشاء

شعبة جديدة لخدمات المؤتمرات والخطوات المتخذة نحو إنشاء دائرة دائمة للترجمة الشفوية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تلقي أكبر ترحيب. وقد حدث بالفعل زيادة في عدد الاجتماعات المعقودة في نيروبي، مما يؤكد إمكانياتها كمقر لمؤتمرات الأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الأخرى. ولاحظ في هذا الصدد أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد نجح في استضافة دورة ربيع ٢٠٠١ للجنة التنسيق الإدارية.

٤٩ - وأعرب عن أسفه لأن الاجتماعات الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ما زالت تعقد خارج نيروبي. وقال إن وفده يؤيد توصيات لجنة المؤتمرات بأن تطلب الجمعية العامة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الامتثال لقاعدة المقر وعقد اجتماعاتهما بالكامل في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ذلك أن الاستمرار في عدم الامتثال لهذه القاعدة يتعارض مع روح وهدف القرارات ٢٤٨/٥٤ و ٢٤٩/٥٤ و ٢٢٢/٥٥، التي حثت فيها الجمعية العامة على زيادة الاستفادة من مرافق المؤتمرات في نيروبي. وقد طلب إلى الأمين العام في القرار ٢٢٢/٥٥ النظر في تحسين وتحديث مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي من أجل استيعاب الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية على نحو كاف، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين من خلال لجنة المؤتمرات. وأضاف إنه يود أن يعرف ما هو وضع هذا التقرير. وأخيرا، حث الأمين العام وإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات على مواصلة استكشاف الطرق الممكنة لزيادة الاستفادة من مرافق المؤتمرات في نيروبي والارتقاء بها إلى مستوى مثيلاتها في مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا.

٥٠ - **السيد كندال** (الأرجنتين): قال إنه يرحب بقرار لجنة المؤتمرات تغيير الإجراء المتعلق باشتراك المراقبين في اجتماعاتها، نظرا لأن زيادة اشتراك المراقبين من شأنه إثراء المناقشات. وأضاف أنه يؤيد توصية اللجنة بتقرير حدود زمنية لتقديم الأمانة العامة للوثائق، كوسيلة لضمان أفضل استخدام ممكن لموارد خدمة المؤتمرات ومرافقها. وأعرب عن اغتباطه لأن معامل الاستفادة من مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي قد تجاوز الرقم القياسي المحدد بنسبة ٨٠ في المائة. وإن إحدى الطرق لتحقيق هذا التحسن تتمثل في بدء الاجتماعات في الوقف المحدد. وينبغي اطلاع الجمعية العامة على التقدم المحرز في مجال التنسيق، وخاصة فيما يتعلق بخدمة الاجتماعات المعقودة خارج المقار الثابتة وما تم إحرازه من أوجه التقدم التقني.

٥١ - وأعرب عن قلقه إزاء تدني معدل الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة لتقديم الوثائق. ويمكن حل هذه المشكلة المستديمة من خلال إنشاء نظام مناسب للمساءلة. وينبغي للأمانة العامة موافاة الجمعية العامة بتحليل للمشكلة وحلولها الممكنة. وفيما يتعلق بالترجمة الشفوية عن بعد، قال إنه يؤيد الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (A/56/188) وتساءل عما إذا كان هذا البديل ينطوي على مقومات اقتصادية في ضوء إجراء تحليل مقارن لتكاليف الاتصالات الجارية. وأعرب عن قلقه لاستمرار معدلات الشغور المرتفعة في وظائف اللغات في بعض مراكز العمل، وهو ما لا يمكن علاجه إلا من خلال توفير حوافز كافية لزيادة تنقلات الموظفين. ولضمان توافر موظفي لغات مؤهلين، ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في رفع السقف المفروض على مكافآت الأمم المتحدة السنوية للمتقاعدين. وأخيرا، فإن لديه شعورا بالقلق إزاء التفاوت بين المعلومات المتوفرة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة باللغة الإنكليزية والمعلومات المتوفرة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الأخرى. وينبغي تصحيح هذا الوضع لضمان المساواة في المعاملة بين اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

٥٢ - **السيدة سون منكين** (الصين): قالت إن وفدها يود أن ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ولاحظت مع التقدير أن الخدمات المقدمة من إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات قد أسهمت في إنجاح الدورتين الاستثنائيتين الأخيرتين بشأن الطفل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٣ - وأعربت عن ارتياحها لتجاوز معامل الاستفادة لمكاتب الأمم المتحدة الأربعة الرئيسية في عام ٢٠٠٠ بصفة إجمالية الرقم القياسي المحدد بنسبة ٨٠ في المائة وأن النسبة المئوية للطلبات التي أجيبت من أجل عقد اجتماعات مزودة بترجمة شفوية قد ارتفعت من ٨٤ في المائة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ إلى ٩٠ في المائة في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١. غير أنها تشعر بالقلق إزاء نوعية الترجمتين الشفوية والتحريرية. إذ أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الإدارة، ما زالت الأخطاء وحالات السهو من جانب المترجمين التحريريين والترجمة الشفوية الهزيلة تعوق أعمال الوفود. وهناك حاجة إلى وضع نظام شامل للرصد من أجل ضمان أن تكون الترقيات مستندة إلى الأداء وألا يكون هناك تسامح مع الموظفين الذين يفتقرون إلى المسؤولية أو يتسمون بعدم المبالاة إزاء نوعية أعمالهم. وينبغي وضع برامج للتدريب للموظفين الذين أداؤهم دون المستوى.

٥٤ - وأعربت عن اغتباطها لأن تلاحظ أن الإدارة تعتزم الاستمرار في تنفيذ تدابير لتحقيق وفورات في التكلفة، بما في ذلك تحسين مراقبة موارد الميزانية المخصصة للمساعدة المؤقتة للاجتماعات. وعلى الرغم من تفهمها للحاجة إلى استئجار خدمات موظفين غير رسميين، فإنها تشعر بالقلق لأن البعض منهم غير ملمين بدرجة كافية بأعمال الأمم المتحدة وتود الحصول على بيانات بشأن عدد الموظفين غير الرسميين الذين يتم استخدامهم وبشأن فعالية تكلفة المساعدة المؤقتة.

٥٥ - وينبغي تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة بين جميع اللغات الرسمية الست بكل جدية. وتود أن تعرف، في هذا الصدد، السبب في توظيف محررين لدائرة النشر في مكتب الأمم المتحدة في جنيف لجميع اللغات ما عدا اللغة الصينية. ومع علمها باستمرار المواقع الشبكية باللغات الروسية والصينية والعربية من خلال استخدام أموال المساعدة المؤقتة العامة، فإنها تتساءل عما إذا كانت الأمانة العامة قد نفذت ما قررته الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٤٩/٥٤ بشأن تحويل الأعمال ذات الصلة إلى وظائف ثابتة.

٥٦ - وينبغي أن يكون لمرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي المركز نفسه الذي لمراكز مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى. ويسعدها أن تلحظ أن هذه المرافق أصبحت جزءا لا يتجزأ من موارد خدمة مؤتمرات الأمم المتحدة، وإنها تثق في القيام بتنفيذ مقترحات لجنة المؤتمرات لزيادة تعزيزها.

٥٧ - **السيد لايتينوك** (بيلاروس): قال إن التقارير المعروضة على اللجنة تقدم صورة واضحة عن الحالة فيما يتعلق بإنجاز خدمات المؤتمرات التي بدونها لا تستطيع الجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى أن تؤدي أعمالها. ويتضمن تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بالموضوع (A/56/475) الكثير من التوصيات الصحيحة التي من شأنها تحسين أعمال الأمانة العامة في المجالات موضع البحث وينبغي تنفيذها في التوقيت المناسب. وينبغي أيضا أخذ الاقتراحات المطروحة خلال نظر اللجنة في البند في الاعتبار. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة الاقتراح الذي ذكره ممثل كينيا بتحويل إحدى غرف المؤتمرات الكبيرة من التصميم

القائم المحدد المقاعد إلى غرفة تستخدم في أغراض متعددة ومزودة بترتيبات مرنة للمقاعد.

٥٨ - وثمة حاجة إلى القيام على سبيل الاستعجال بمعالجة مسألة معدلات الشغور المفرطة في خدمات اللغات في بعض مراكز العمل. وقد قدمت اللجنة الاستشارية عددا من التوصيات المفيدة في هذا الشأن. وليس من المعقول انتقاد أعمال دوائر الترجمة في الوقت الذي يعلم فيه الجميع أنها غير مزودة بالعدد الكافي من الموظفين.

٦٠ - وبالإضافة إلى توفير معلومات عن جدول المؤتمرات الدولية التي يسهل الحصول عليها عن طريق شبكة الإنترنت، فإنه ينبغي لمجلة وقائع الأمم المتحدة أن تورد معلومات عن مشاركة الدول الأعضاء في هذه المحافل. وأعرب عن اعتقاده بأن هذا التحول في التركيز سوف يجتذب جمهورا أوسع من القراء إلى مجلة وقائع الأمم المتحدة. وسوف يتميز استخدام متعهدين خارجيين لإصدار مجلة الوقائع بفعالية التكلفة، ويثق في أن من شأن ذلك تسهيل إصدارها بجميع اللغات الرسمية الست في وقت واحد. وينبغي للإدارة أن تكفل احترام مبدأ المساواة في التمثيل الجغرافي.

٦١ - **السيد بنتلي - أندرسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يتعين على إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات أن تقيم توازنا دقيقا في تلبية احتياجات الدول الأعضاء والاضطلاع بولايتها مع بقائها ضمن حدود ميزانيتها. وقد فشلت الإدارة في عام ٢٠٠١ في هذه المهمة الأساسية إلى أقصى حد ومن المتوقع أن تتجاوز ميزانيتها بمقدار ٨ ملايين دولار. وقد ازدادت الموارد المتوفرة للإدارة إلى حد بعيد، ومع ذلك ما زالت هناك مشكلات مزمنة تتعلق بإنجاز الخدمات التي من المتعذر مواجهتها لمجرد تزويدها بقدر أكبر من الأموال.

٦٢ - وهناك عدة عوامل أدت إلى الإنفاق الزائد في عام ٢٠٠١. فقد كان على الإدارة أن توفر الخدمات لعدد من الدورات الاستثنائية. واستطاعت أن تستوعب الأعمال الإضافية، ولكن على حساب بعض أنشطتها الأخرى. وتساءلت عن الحاجة إلى هذا العدد الكبير من الدورات الاستثنائية. وكان على الإدارة أيضا أن تدفع أجورا إضافية للموظفين لأن الاجتماعات لم تنته في الوقت المحدد. وهذه النفقات تمثل نسبة كبيرة من الإنفاق الزائد. وبالإضافة إلى ذلك، كان على الإدارة أن تستعين بموظفين بعقود باهظة لاستكمال موظفيها. وأخيرا، ما زالت هناك مشكلات خطيرة في إنحاء الأمانة العامة تتعلق بتقديم الوثائق في حينها. وهذا معناه أن الإدارة عجزت عن أن تصدر الوثائق اللازمة للاجتماعات في الوقت المحدد، ونتيجة لذلك كان على بعض الهيئات أن تمدد دوراتها، مما ينطوي على قدر أكبر من النفقات.

٦٣ - ورحبت بمقترحات الإدارة بشأن الأخذ بتكنولوجيات جديدة وبتغييرات في أساليب العمل القائمة من أجل معالجة هذه المشكلات. وينبغي للجنة، بدورها، أن تؤيد طلب الإدارة لإجراء تغييرات في الطريقة التي تعمل بها الوفود. ولاحظت بارتياح أن من شأن تطوير نظام القرص الضوئي أن يكفل المساواة في الوصول إلى المعلومات أمام جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في كمية المعلومات المتوفرة أمام الوفود، وأمام الجمهور في نهاية الأمر. وعلى اللجنة أن تعمل على توفير التكنولوجيا المتعلقة بالموضوع أمام جميع المستعملين الحاليين على الفور وبدون تكلفة. وإن كان استخدام التكنولوجيا ليس علاجا شافيا بذاته، إلا أنه يؤدي في حالات كثيرة إلى تحسين تقديم الخدمات. لذلك ينبغي أن تتاح للإدارة حرية استكشاف الحلول التكنولوجية لأصعب مشكلاتها وتحديد ما إذا كانت التكنولوجيا الجديدة مناسبة للاستعمال من خلال التجريب.

٦٤ - وليس باستطاعة وفدها أن يؤيد مستوى الموارد المقترحة للإدارة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتعتقد أنه

مع مراعاة الانضباط من جانب الدول الأعضاء والأخذ بالتغييرات المقترحة في أساليب عمل الإدارة، يمكن للإدارة أن تعمل على نحو فعال بالمستوى الراهن من التمويل.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.